

Distr.: General
26 February 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، التي قام خلالها رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بعرض تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على مجلس الأمن، وعلى ضوء التعليقات غير المبررة الصادرة عن بعض الأعضاء، أود أن أعرب عن قلق إريتريا العميق إزاء الجزاءات الجائرة المفروضة على شعب إريتريا. وفي البداية، تود إريتريا أن ترحب بالدعوة التي وجهها عدد من أعضاء مجلس الأمن لرفع تلك الجزاءات الجائرة الظالمة.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليكرر التأكيد بأن الجزاءات المفروضة على شعب إريتريا منذ سبع سنوات بضغط من قوى كبرى معينة هي جزاءات تحركها دوافع سياسية، ويراد بها تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحويل الانتباه عن الاحتلال الإثيوبي لأراض تخضع للسيادة الإريترية، بما في ذلك بلدة بادمي؛

(ب) إضعاف القدرات الاقتصادية والعسكرية الإريترية؛

(ج) العمل على تنفيذ خطة لتغيير النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزاءات المفروضة على إريتريا تم تبريرها بذريعتين هما "دعم مقدم إلى حركة الشباب في الصومال" و "نزاع على الحدود مع جيبوتي"، هذا إلى جانب استغلال الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد ثبت منذ فترة طويلة أن لا أساس للتبريرين أعلاه. وذكر فريق الرصد في تقاريره أنه لم يعثر على أدلة بشأن دعم إريتريا لحركة الشباب. وترحب إريتريا باعتراف فريق الرصد، حتى وإن جاء متأخرا. وعلاوة على ذلك، وقّع رئيسا جيبوتي وإريتريا اتفاقا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠



الرجاء إعادة استعمال الورق

010316 290216 16-03122 (A)



يعهدان بمقتضاه إلى حكومة قطر ببذل جهود الوساطة بينهما. ويتناول هذا الاتفاق الشامل جميع القضايا القائمة بينهما، بما يشمل سجناء الحرب والمفقودين. وهو يقوم على سبع نقاط، وقد أقرّه أيضا مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي. وبات الجيش القطري منتشرا بالفعل على الحدود المشتركة بين إريتريا وجيبوتي. وتلتزم إريتريا تماما بعملية الوساطة التي تتولاها قطر.

ولا بد من أن تكفي الحقيقتان أعلاه لإلغاء الجزاءات الجائرة الظالمة المفروضة على شعب إريتريا منذ سبع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، وفي وقت يبرز فيه التزام عالمي قوي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تشمل الجميع، ليس هناك ما يبرر الحفاظ على الجزاءات المفروضة ضد إريتريا التي تُعتبر من البلدان النامية. فعلى نحو ما ورد في الخطة، ينبغي ألا "يتخلف أحد عن الركب".

ومع ذلك، فقد أبلغ فريق الرصد بأن إريتريا تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة في إثيوبيا. وقد استند بذلك إلى تفسير مبتدع وانتقائي لولايته، وحاول كذلك توسيع نطاق القرار المتعلق بفرض الجزاءات. وينبغي الإشارة إلى أن جهود فريق الرصد المستمرة وغير المبررة للإبلاغ عن النزاع القائم بين إريتريا وإثيوبيا تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وبالتالي، يجب رفضها باعتبارها غير مشروعة، وغير مناسبة، ولا تحقق الأثر المنشود. ذلك أن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا لا يندرج ضمن نطاق ولاية الفريق. كما أنه لم يكن من العوامل المأخوذة بعين الاعتبار عندما تم فرض الجزاءات على إريتريا.

والنزاع القائم بين إريتريا وإثيوبيا مسألة تتعلق بطرف واقع تحت الاحتلال وطرف قائم بالاحتلال. ويتعين التعامل معها في مجلس الأمن تحت بند مختلف من جدول الأعمال. ويجب على المجلس أن يطالب إثيوبيا بالوفاء بالتزاماتها التعاهدية وبمختلف قرارات مجلس الأمن، بل وأن يرغمها على القيام بذلك، فضلا عن احترام ميثاق الأمم المتحدة من خلال الانسحاب من الأراضي التي تخضع للسيادة الإريترية، بما في ذلك بلدة بادمي.

وعلاوة على ذلك، يُقرُّ القادة والمسؤولون الإثيوبيون علنا بأنهم يقومون باستضافة وتمويل وتسليح وتدريب العديد من الجماعات الإرهابية التخريبية التي تشنّ غزوات إرهابية بشكل متقطع ضد شعب إريتريا:

- في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، صرّح رئيس وزراء إثيوبيا في خطابه إلى البرلمان الإثيوبي بأن "إثيوبيا ستُضطر إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد إريتريا".

• في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، في مقابلة مع إذاعة "Tsenat" التي يوجد مقرها في واشنطن العاصمة، صرح رئيس وزراء إثيوبيا بوضوح بأن "حالة اللاحرب واللاسلم مع إريتريا قد انتهت. وقد أصبحت إثيوبيا من الآن فصاعدا على استعداد لاتخاذ إجراءات عسكرية ضد إريتريا".

• في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلن رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي في خطابه إلى البرلمان الإثيوبي أن "الحكومة الإثيوبية قررت الآن اتباع سياسة أكثر فعالية من خلال اتخاذ إجراءات ضد إريتريا. وستشمل هذه الإجراءات استخدام جميع الوسائل المتاحة لدى إثيوبيا من أجل تغيير الحكومة الإريترية. وثمة مجال رئيسي آخر ستعمل إثيوبيا على تعزيز نشاطها فيه بقدر أكبر، وهو تقديم الدعم إلى الإريترين في حملتهم لتغيير الحكومة".

ويدرك فريق الرصد جيدا أن التصريحات العدائية أعلاه التي صدرت عن المسؤولين الإثيوبيين تشكل عملا عدوانيا ضد إريتريا لا يمكن التقليل من شأنه أو السكوت عنه.

والحقيقة هي أن إثيوبيا تواصل احتلال أراضي تخضع للسيادة الإريترية في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات "النهائية والملزمة" المتعلقة بتعيين الحدود وتعليمها وفقا للجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية. ولا بد أيضا من التشديد على أن حرق إثيوبيا المتواصل للقانون الدولي ولأحكام الاتفاق المبرم بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (اتفاق الجزائر)، الذي تكفله الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتطلب اتخاذ تدابير عقابية من جانب مجلس الأمن. ووفقا للميثاق وللقانون الدولي، تملك إريتريا كل الحق في رفض الاحتلال والدفاع عن نفسها ضد أي محتل. لذلك، فإن تركيز فريق الرصد على الأفعال المزعومة التي نفذتها إريتريا بحق إثيوبيا هو تركيز غير سوي من الناحية الأخلاقية ويتنافى قانونا مع ولايته.

فقد ذكر تقرير فريق الرصد أن الفريق تلقى تقارير غير مؤكدة عن وجود جنود إريترين في اليمن يقاتلون إلى جانب قوات التحالف العربي. ومن الواضح أن هذا الادعاء كاذب.

هنا أيضا، تتضح تماما نزعة فريق الرصد إلى التركيز على الإشاعات الكيدية الملفقة لمواصلة فرض المضايقات على إريتريا. فمن هم الذين يقفون وراء تلك المصادر وما هو الدافع الكامن وراء الإشاعات؟ هل أن ذلك يعني استمرار تقديم الادعاءات الملفقة ضد إريتريا من جانب الفريق؟ إذ كان الفريق قد ذكر في تقريره لعام ٢٠٠٦ أن إريتريا أرسلت ٢٠٠٠ جندي إلى الصومال. وعلى الرغم من توافر أدلة لا لبس فيها عن عدم وجود جنود

إريتريين في الصومال، لم يتراجع الفريق يوما عن الأقوال الواردة في ذلك التقرير الملفق. فهل نشهد اليوم إعادة أخرى للحلقة التي شهدناها في عام ٢٠٠٦، المتمثلة في إدراج اتهامات ملفقة لخدمة غرض معين؟ وعلى أي حال، ما هو الدافع ولم العجلة لإدراج ادعاء غير مؤكد في التقرير؟ ولماذا يُدرج فريق الرصد في تقريره تلميحات ومحاولات إيماء إلى انتهاك "محمّل"؟ إنها حملة متعمدة للتضليل الإعلامي.

وتسجيلا للموقف فحسب، تجدر الإشارة إلى أنه لا يرد في أي موضع من قرار مجلس الأمن فرض قيود أو جزاءات على إريتريا بسبب المشاركة في/الانضمام إلى أي مبادرة أو تحالف أو ائتلاف لمحاربة التطرف والإرهاب على الصعيد العالمي. وإريتريا بلد يمتد خطه الساحلي على مسافة ٢٠٠ ١ كلم، وهو يحصي أكثر من ٣٥٠ جزيرة، ويتألف سكانه بنسبة ٥٠ في المائة من المسيحيين وبنسبة ٥٠ في المائة من المسلمين. ولدى هذا البلد حدود بحرية طويلة وقريبة مع اليمن. وتتأثر إريتريا بالحالة في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بما في ذلك الحالة في اليمن. وتترافق التطورات المؤسفة في اليمن مع انتشار التطرف والإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر. وفي هذا الصدد، يكتسي التعاون المتواصل بين بلدان المنطقة أهمية جلية ملموسة، في الواقع، وهي أهمية تُغنيها عن أن تكون موضع تركيز. وفي الوقت الذي تنصدر فيه مكافحة التطرف والإرهاب على الصعيد العالمي أولويات البرنامج العالمي الذي أقرته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يتعين الثناء على تعاون إريتريا مع بلدان المنطقة، لا تقييده.

ويُذكر من بين المعلومات المنسقة والمشوهة الأخرى التي تروجها بعض الجهات "رفض" إريتريا السماح لفريق الرصد بإجراء زيارة إلى البلد والتعاون معه. وهذه أعداء وذرائع واهية مقدمة للحفاظ على الجزاءات الجائرة بحق شعب إريتريا. وتسجيلا للموقف فحسب، أجرى فريق الرصد زيارة إلى إريتريا مرتين، وأُتيحت له جميع قنوات الاتصال بمختلف المسؤولين الحكوميين والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني، وما إلى ذلك. وفي تلك الاجتماعات، زُود الفريق بالمعلومات والتوضيحات بناءً على استفساراته. ومع ذلك، وبدلاً من أن يعكس تفاعلاته هذه ويُعدّل التقارير بشأن المسائل التي تدخل في نطاق ولايته، أمعن الفريق، في انتهاك للميثاق ولقرار مجلس الأمن، الذي يؤكد مجدداً وبوضوح احترام سيادة إريتريا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدةها، أمعن في حملته القائمة على تشويه صورة البلد والتضليل الإعلامي، واختار أن يركز على الحالة الداخلية لإريتريا على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتم عرض قدرات وأسرار إريتريا على

الصعيدين العسكري والأمني، بالإضافة إلى صور ملتقطة عن طريق السواتل، ليكون استخدامها والاطلاع عليها في متناول الجميع.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون، لقد تعاونت إريتريا بشكل تام مع فريق الرصد، وأجابت أيضا بأمانة، سواء شفويا أو خطيا، على جميع استفساراته. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عُقد ١٥ اجتماعا من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بين مسؤولي الحكومة الإريترية وفريق الرصد، بما يشمل أشكال التفاعل التي جرت في ثلاثة مؤتمرات عن طريق التداول بالفيديو. ولذا فإن التصريحات الصادرة عن بعض الجهات بضرورة تعاون إريتريا تعاوننا تاما مع فريق الرصد، هي، مرة أخرى، تصريحات خاطئة من حيث علاقتها بالواقع، وتمثل ذريعة لمواصلة فرض الجزاءات الجائرة.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي ندائه إلى أعضاء مجلس الأمن للقيام على الفور ودون أي شرط برفع الجزاءات الجائرة الظالمة المفروضة على شعب إريتريا، بالنظر إلى ما يلي:

(أ) لقد ثبت أن التقرير المتعلق بتقديم دعم إريتري إلى حركة الشباب لا أساس له من الصحة بعد أن أكد فريق الرصد أنه لم يعثر على أدلة على دعم إريتريا لحركة الشباب؛

(ب) تعمل حكومة قطر على معالجة القضية القائمة بين إريتريا وجيبوتي، ولا تزال إريتريا على التزامها بالوساطة؛

(ج) لقد تعاونت إريتريا تماما وبجسنة نية مع فريق الرصد وأتاحت له زيارة إريتريا مرتين؛

(د) تزايدت تهديدات الإرهاب والتطرف في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، ولا سيما التطورات المستجدة في اليمن، وآثار ذلك على أمن إريتريا.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو إريتريا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لما فيه مصلحة السلام والأمن والتنمية في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، وذلك بمطالبة إثيوبيا بالانسحاب من الأراضي التي تخضع للسيطرة الإريترية، بما في ذلك بلدة بادمي.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) جرما أسمروم تسفاي

السفير والممثل الدائم